

خدعة التكليف



تقرير حقوقي يوثق جريمة اختطاف المواطنة
يسرى شاطر من قبل مرتزقة الإصلاح التابعين
لتحالف العدوان - محافظة مأرب 24 سبتمبر
2022 م .

منظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل

منظمة حقوقية تسعى لحماية المرأة والطفل من خلال مناصرة قضاياهما والدفاع عنها وتوعية المجتمع بها وتأهيلهما نفسياً ومعنوياً

1- رفع الوعي المجتمعي بحقوق المرأة والطفل كما كفلتها الشريعة الإسلامية وتضمنتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

2 - مناصرة قضايا المرأة والطفل حقوقياً واجتماعياً بما يكفل لهم حياة أسرية كريمة باعتبارهم الخلية الأساسية للمجتمع.

3 - رصد كافة الانتهاكات والاعتداءات الواقعة على النساء والأطفال في الحرب والسلام سواء من قبل أفراد أو هيئات حكومية أو جماعات غير حكومية أو دول معادية وإعلانها للرأي العام.

4- إعداد وإصدار التقارير الحقوقية لحالات الانتهاكات الخاصة بالمرأة والطفل.س

5- تقديم الدعم النفسي اللازم للمرأة والطفل الذين يتعرضون للانتهاكات أثناء السلم والحرب.

6- الإسهام في تعزيز التنمية المستدامة.

المحتويات

4	مدخل
4	الملخص التنفيذي
4	المنهجية
5	نبذة مختصرة عن المختطفة
5	تفاصيل جريمة الاختطاف وسنوات العذاب
5	الإدانات المحلية
6	إفادات الشهود
6	موقف منظمة الصحة العالمية
7	وصف الانتهاك وفقاً للقانون الدولي الإنساني
8	التوصيات

مدخل

تعاين اليمن من حرب عدوانية من قبل تحالف العدوان ، حيث عمد إلى انتهاك حقوق المدنيين وارتكاب أبشع الجرائم بحق النساء والأطفال دون مراعاة للقيم الإنسانية والأخلاقية والتي سقط خلالها الآلاف ما بين قتل وجرح، فلم يكتفِ العدوان ومرترقته بسلبهم حق الحياة فحاولوا سلبهم حريتهم وكرامتهم وشرفهم من خلال اختطاف واغتصاب النساء في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، متناسين أن اختطاف النساء عيب أسود وجريمة تحفر على الجبين ولا تمسح ولا تسقط بتقادم الزمن، ومنذ بداية العدوان تعتمد تحالف العدوان ومرترقته سياسة منهجية لابتزاز اليمنيين والضغط عليهم من خلال اختطاف النساء لإدراكهم بأن الشعب اليمني الفيور على أرضه وعرضه يقتله الشعور بالعجز عن إغاثة مستنجد به، وقد كانت إحدى جرائم الاختطاف البشعة بحق المواطنة يسرى شاطر بمحافظة مأرب، وخلف اختطاف هذه المواطنة ذكرى ومأسي على مدى أعوام لم ولن تنساها الضحية وأسررتها.

المنهجية

يوثق تقرير «خدعة التكيلف» جريمة الاختطاف التي ارتكبتها مرتزقة الإصلاح التابعين لتحالف العدوان في يوم السبت بتاريخ 24 سبتمبر 2022م بمحافظة مأرب والتي يسيطر عليها من يسمون أنفسهم بحزب الإصلاح ، وقد تحدثنا خلال هذا التقرير عن تفاصيل جريمة الاختطاف و سنوات العذاب ، كما تحدثنا عن الإطار القانوني للجريمة وفقاً للقوانين والمواثيق الدولية.

الملخص التنفيذي

يستند هذا التقرير إلى المعلومات التي حصلت عليها المنظمة من خلال اللقاء الذي أجرته مع أخت المختطفة ، وتم الرجوع إلى نصوص القانون الدولية والمعاهدات والاتفاقيات من أجل توضيح الإطار القانوني لجريمة اختطاف المواطنة يسرى شاطر .

نبذة مختصرة عن المختطفة

الاسم: يسرك محمد حسن شاطر

الحالة الاجتماعية: عزباء

العمل: مدرسة في المعهد العالي للعلوم الصحية

العمر: 37

التهمة التي أسرت بسببها: الإخلال بأمن مأرب وأنها جاسوسة للحوثي وتساعد في تجارة اليورانيوم. وكل هذه التهم ليس لها أي صلة بالمختطفة.

تفاصيل جريمة الاختطاف

عملها يصب في مساعدة الآخرين، تضمد الجروح وتمسح الآلام، كلماتها عبارة عن أنواع من الادوية المنقذة لحياة الناس، لا يهم من هم أو من يكونوا، المهم أن هم بشر ويحتاجون إلى مساعدة، فملائكة الرحمة لا تفهم إلا لغة الرحمة والإحسان ومساعدة الجميع، ولكن ما حدث هو أن شياطين الإصلاح لا تعرف إلا لغة الشر والغدر.

في شهر 24 سبتمبر لعام 2022م ارتكب مرتزقة الإصلاح التابع لتحالف العدوان جريمة فضيعة بحق المواطنة يسرك شاطر، حيث تم اختطافها في محافظة مأرب عند سفرها للقيام بواجبها العملي وهو حملة التحصين التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية. والان هي تعيش حبيسة جدران سجون الأمن السياسي في بدروم لا يصل إليه الهواء، أو الضوء، مكان لا يعرف سو ك لغة الضرب والإهانة والاعتداء الجسدي والنفسي.

الإدانات المحلية

أدانت منظمات المجتمع المدني ومنها منظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل جريمة الاختطاف التي ارتكبتها مرتزقة الإصلاح بحق المواطنة يسرك شاطر في محافظة مأرب، واستنكرت الصمت الدولي والاممي المخزي وانتهاك القوانين والمواثيق الدولية والإنسانية وقوانين الحرب وغيرها من الاعراف والشرائع السماوية والرمي بها عرض الحائط، والتي تتضمن قواعد ومبادئ تهدف إلى توفير الحماية بشكل رئيسي للأطفال والنساء.

كما حملت منظمة انتصاف تحالف العدوان مسؤوليته عن كل الجرائم والانتهاكات بحق المدنيين الأبرياء، وطالبت المجتمع الدولي والمنظمات الاممية والهيئات الحقوقية والإنسانية إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية تجاه الانتهاكات والمجازر البشعة التي تحدث بحق المدنيين الأمنيين من أبناء الشعب اليمني، ودعت كل أحرار العالم والشرفاء بالتحرك الفعال والإيجابي لوقف العدوان وحماية المدنيين من النساء والأطفال.

كما طالبت منظمة انتصاف الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بالقيام بواجبهم والاضطلاع بمسؤولياتهم حيال هذه الجرائم والعمل على إيقافها ورفع الحصار وتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في جميع الجرائم المرتكبة بحق الشعب اليمني ومحاسبة كل من ثبت تورطهم في هذه الجرائم.

إفادات الشهود

تم الاستماع إلى شهادة أخت المختطفة (بشرك شاطر) والتي أفادت بقولها: «أختي تعمل في المعهد العالي للعلوم الصحية وأنتم تعلمون أن الوظائف الحكومية شديدة المرتبات، لذلك انضمت مع منظمة الصحة العالمية (o.h.w) وتعمل معهم منذ ثلاث سنوات، وكانت تذهب وتعود إلى مأرب بتكاليف من المنظمة لعمل حملات التحصين وبرامج التغذية، ولكن آخر مرة جاء لها تكليف من حكومة الشرعية ولانهم لم يستطيعوا صيدها من قبل حاولوا بالخدعة، حيث أرسلوا لها تكليف حملة كوفيد في تاريخ 23 سبتمبر 2022م، وصلت أختي إلى محافظة مأرب وفي اليوم التالي يوم السبت الموافق 24 سبتمبر 2022م تم استدعاؤها من قبل الامن السياسي وذهبت لتعرف سبب الاستدعاء، ومنذ ذلك الوقت وهي عندهم مختطفة، تواصل بنا أحد زملائها وأخبرنا بأنها ذهبت إلى الامن السياسي ، حاول زملاء أختي التواصل مع الامن السياسي ومعرفة سبب أخذهم للدكتورة يسرك ولكن دون جدوى ، وبعد شهر ونصف حاول مكتب الصحة والمشايخ والاعيان التواصل مع الامن السياسي في محافظة مأرب وكانت إجابة مسؤولي السجن بأن لا تحاولوا مساعدتها فهي عميلة وجاسوسة وأخيراً ادعوا بأنها تتاجر في اليورانيوم ، اتصلت بنا أختي وقالت بأنها بخير والحقيقة أنها تخفي عنا كل ما يحدث لها».

موقف منظمة الصحة العالمية

تلك المنظمات التي تتدعي الحرية والحقوق والإنسانية ماهي إلا شعارات كاذبة وأفكار زائفة ، منظمة الصحة العالمية التي تجوب العالم وتتغنى بمساعدتها وبتوظيفها لعدد كبير من الناس ، تخلت عن أحد موظفيها ولم تعيره اهتماماً لأن أهدافها ليست حقيقية، وقد كشفت لنا حقيقتها في كل المواقف والآن مع الدكتورة يسرك شاطر التي تعمل معها وتخلت عنها في سجون مأرب بين العذاب والالم ، لم تعمل حتى على إدانة هذه الجريمة بحق هذه المرأة، بل على العكس تماماً تجاهلت كل هذا وكأن الأمر لا يعنيها .



وصف الانتهاك وفقاً للقانون الدولي الإنساني

اختطاف مرتزقة الإصلاح التابع لتحالف العدوان لامرأة مدنية يرقى إلى جريمة حرب مكتملة الأركان، حيث وأن جميع التشريعات والقوانين تعتبر أن الأصل في المرأة مستمد لها بالحماية المدنية إذا لم تنتمي إلى القوات المسلحة وبالتالي فإنها بصفتها هذه سوف تستفيد من قواعد القانون الدولي الإنساني التي تفرض قيوداً على مباشرة العمليات العدائية.

و فئة النساء هي من الفئات الأشد ضعفاً، وهي فئة مشمولة بالحماية الدولية وفقاً للقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية، وقد أولت قواعد التنظيم الدولي هذا الأمر اهتماماً بالغاً سواء، فيما تضمنته ديباجة ميثاق الأمم المتحدة وبعض مواد الميثاق أو ما تضمنته نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

كما أقرت اتفاقية «جنيف» لمعاملة أسرى الحرب بتاريخ 12 أغسطس 1949، تناولت الاتفاقية ضمن 37 مادة أهم ما يتصل بحياة الأسير وكفلت له التمتع بخدمات الدولة الحامية بواسطة أعوانها المتخصصين وكذلك بخدمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر كما نصت على بحث وكالة أبحاث لجمع ما أتى من معلومات عن الأسرى وتبادل الأخبار مع أهلهم وذوهم .

حيث أقرت اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب كما يلي :

المادة 31 : يجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات. ويحظر أن تقترب الدولة الحائزة أي فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت أسير في عهدها، ويعتبر انتهاكاً جسيماً لهذه الاتفاقية. وعلي الأخص، لا يجوز تعريض أي أسير حرب للتشويه البدني أو التجارب الطبية أو العلمية من أي نوع كان مما لا تبرره المعالجة الطبية للأسير المعني أو لا يكون في مصلحته، وبالمثل، يجب حماية أسرى الحرب في جميع الأوقات، وعلي الأخص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد السبب وفضول الجماهير، وتحظر تدابير الاقتصاص من أسرى الحرب.

المادة 41: لأسرى الحرب حق في احترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال ،ويجب أن تعامل النساء الأسيرات بكل الاعتبار الواجب لجنسهن. ويجب علي أي حال أن يلقين معاملة لا تقل ملاءمة عن المعاملة التي يلقيها الرجال.

يحتفظ أسرى الحرب بكامل أهليتهم المدنية التي كانت لهم عند وقوعهم في الأسر ولا يجوز للدولة الحائزة تقييد ممارسة الحقوق التي تكفلها هذه الأهلية، سواء في إقليمها أو خارجه إلا بالقدر الذي يقتضيه الأسر.

المادة 51: تتكفل الدولة التي تحتجز أسرى حرب بإعاشتهم دون مقابل وبتقديم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية مجاناً.

المادة 71: لا يجوز ممارسة أي تعذيب بدني أو معنوي أو أي إكراه علي أسرى الحرب لاستخلاص معلومات منهم من أي نوع. ولا يجوز تهديد أسرى الحرب الذين يرفضون الإجابة أو سبهم أو تعريضهم لأي إزعاج أو إجحاف.

التوصيات

- 1- تناشد المنظمة الامم المتحدة والمجتمع الدولي للعمل على وقف الحرب في اليمن بشكل عام.
- 2- مناشدة جميع منظمات المجتمع المدني سواء العاملة في المجال الحقوقي أو الإعلامي ومراكز الرصد والتوثيق بتكثيف جهودها حيال ما يرتكب من جرائم في تلك المناطق التي تغيب فيها السلطات الحقيقية للدولة في تطبيق القوانين ، بما يشكله ذلك من ردع حقيقي لتلك العصابات لحماية لتلك الفئات الضعيفة .
- 3- إن مرتزقة الإصلاح التابعة لتحالف العدوان تتحمل المسؤولية القانونية تجاه احترام الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجمهورية اليمنية وكافة الالتزامات الدولية ومنها ميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، واتفاقية مناهضة تعذيب المرأة ، باعتبار النساء مشمولات بالحماية الجنائية ضد الانتهاكات التي يتعرضن لها .
- 4- مطالبة المحكمة الجنائية الدولية بتدريك الدعاوى القانونية ضد المجرمين الذين ثبت تورطهم في تلك الجرائم محلياً من ضباط وجنود ورجال أمن ، وعلى رأسهم القيادات العسكرية والمدنية التابعة لها ورؤساء وملوك الدول التي تدعم تلك القيادات وتعمل تلك القيادات لمصلحتها.
- 5- تطالب المنظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية بالضغط على تحالف العدوان لإخراج من تبقى من الاسيرات والمختطفات ومعاقبة المتورطين وتقديمهم للمحاكمة العادلة.



منظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل Entesaf Organization for Woman and Child Rights

عنوان المنظمة: جولة سبأ

أرقام هواتف المنظمة: 778000596-778000597

روابط المنظمة:

الإيميل: info@entesaf.org

الفيسبوك: <https://www.facebook.com/EntesafOrg/>

اليوتيوب: <https://youtube.com/channel/UCTqhgKY7eriQWo4M2sMD4rA>

تويتر: <https://twitter.com/entesaf?s=80>

تيليجرام: <https://t.me/Entesaforg>

الموقع الإلكتروني: <https://entesaf.org>